



اختلال التوازن في تأثير القطاع غير الرسمي على أبعاد التنمية المستدامة *Imbalance in the impact of the informal sector on the dimensions of sustainable development.*

بربار براشد وفاء

مخبر إدارة الأفراد و المنظمات،
جامعة تلمسان، الجزائر

wafaa.berrached@univ-tlemcen.dz

حمّدون إيمان*

مخبر إدارة الأفراد و المنظمات،
جامعة تلمسان، الجزائر

imane-hamdoun@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2025/04/27

تاريخ القبول: 2025/04/15

تاريخ الإرسال: 2025/02/09

الملخص:

تقر أجندة التنمية المستدامة بالدور المحوري للاقتصاد، إلا أن القطاع غير الرسمي يُنظر إليه تقليدياً كعائق أمام التنمية. ومع ذلك، بدأت الرؤية الحديثة في إعادة تقييم دوره المحتمل في التنمية المستدامة. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير القطاع غير الرسمي على التنمية المستدامة، مبرزة آثاره الاجتماعية الإيجابية وأضراره الاقتصادية، خاصة بعد جائحة كوفيد-19، كما ورد في تقرير الأمم المتحدة لعام 2023. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمناقشة التوازن المختل الذي يسببه القطاع غير الرسمي في التنمية. وتوصلت إلى ثلاث نتائج رئيسية: ضرورة توجيه استراتيجيات الشركات نحو أهداف التنمية المستدامة لدمج الفئات الضعيفة، أهمية الفهم العميق لقدرات المؤسسات غير الرسمية ودورها في التنمية الاجتماعية، وأخيراً، تحقيق التوازن بين الفوائد الاجتماعية والآثار الاقتصادية السلبية، مثل التهرب الضريبي واستغلال الموارد دون مردود اقتصادي مستدام.

الكلمات المفتاحية: القطاع غير الرسمي؛ التنمية المستدامة؛ أبعاد التنمية المستدامة؛ البعد الاقتصادي؛ البعد الاجتماعي؛ البعد البيئي.

Abstract:

The Sustainable Development Agenda recognizes the crucial role of the economy; however, the informal sector has traditionally been viewed as an obstacle to development. Nevertheless, emerging perspectives have begun to reassess its potential role in sustainable development. This study aims to analyze the impact of the informal sector on sustainable development, highlighting its positive social effects and economic drawbacks, particularly after the COVID-19 pandemic, as reflected in the 2023 United Nations report. The study employs a descriptive-analytical approach to discuss the imbalance caused by the informal sector in sustainable development. It presents three key findings: the need to align corporate strategies with sustainable development goals to integrate vulnerable groups, the importance of a deep understanding of the capacities of informal enterprises and their role in social development, and finally, the necessity of balancing social benefits with economic drawbacks, such as tax evasion and resource exploitation without contributing to economic sustainability.

Key Words: Informal sector; Sustainable development; Dimensions of sustainable development; Economic dimension; Social dimension; Environmental dimension.

JEL Classification: Q01; O17; L26

* مرسل المقال: حمّدون إيمان (imane-hamdoun@univ-tlemcen.dz)



مقدمة:

في الوقت الحالي، يشهد العالم تحولاً سريعاً من المقاوله غير الرسمية إلى المقاوله الرسمية على المستوى العالمي. على سبيل المثال، نجحت الدول المتقدمة مثل أمريكا وألمانيا وفرنسا وكندا واليابان والسويد وسنغافورة في تحقيق هذا التحول بنجاح. ومن خلال تنفيذ المقاوله الرسمية بشكل صحيح، تغلبت هذه الدول على التحديات الاقتصادية وتحققت التنمية المستدامة. على الجانب الآخر، لا تزال معظم الدول النامية تحاول التغلب على هيمنة المقاوله غير الرسمية على اقتصاداتها. (Samuel و Majekodunmi، 2023)

تعتبر المقاوله غير الرسمية جزءاً حيوياً من النشاط الاقتصادي، حيث أصبحت شائعة للغاية بفضل قدرتها على توليد الدخل وخلق فرص التوظيف، مما يقلل من معدلات الفقر ويساعد على اكتساب المهارات. وفي هذا السياق، تعتبر مدخلاً للمقاوله الرسمية وتطوير المقاولين الديناميين. ونظراً للاعتراف بدورها في دعم سبل العيش للمواطنين، أصبحت الأبحاث حول هذا القطاع شائعة للغاية. ويمكن النظر إلى أثر المقاوله غير الرسمية في الدول النامية من منظورين مختلفين. النظرة الأولى تركز على المساهمة الإيجابية التي تقدمها في مجالات مثل التوظيف وتوليد الدخل وتقليل الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي. بينما تعتبر النظرة الثانية المقاوله غير الرسمية عاملاً سلبياً، بسبب التهرب الضريبي وتصنيع المنتجات المقلدة، مما يعيق عمليات الابتكار.

في العديد من الدول النامية، لعب القطاع غير الرسمي دوراً هاماً في توظيف العمالة، ومع ذلك، فإنه لا يزال مهمشاً بشكل كبير، وتشير العوامل المسؤولة عن هذا التهميش إلى الاعتقاد بأن الاقتصاد يقسم إلى قطاعين رئيسيين؛ القطاع الخاص والقطاع العام، مما يعني إهمال القطاع غير الرسمي وعدم الاعتراف به. لذا، فإن تحسين الاهتمام والتفاعل مع قطاع المقاولات غير الرسمي يمثل تحدياً كبيراً في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

و للوصول إلى هدف البحث اعتمدنا الإشكالية التالية: **بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، ماهو تأثير الاقتصاد الغير رسمي على التنمية المستدامة؟**

للإجابة عن الإشكالية، لجأنا في هذه الورقة إلى التحليل النظري للقطاع غير الرسمي و البحث في مختلف الدراسات من أجل الإلمام بجميع الجوانب التي ساهمت في بناء و بلورة مفهوم القطاع غير الرسمي. كما تطرقنا إلى جرد عام لحصيلة النتائج التي توصل إليها العالم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بناء على تقرير هيئة الأمم المتحدة لسنة 2023. ثم قمنا بإسقاط أثر القطاع غير الرسمي على أبعاد التنمية المستدامة.



I. نبذة عن القطاع غير الرسمي:

المقاولة غير الرسمية هي تلك الأنشطة الاقتصادية التي تُمارَس خارج الإطار المنظم، حيث تغيب عنها القوانين واللوائح المنظمة. ويشمل هذا القطاع العديد من الأعمال غير المسجلة، التي تعمل بعيداً عن الاقتصاد الرسمي. يتألف الاقتصاد غير الرسمي من أنشطة متنوعة مثل التجارة في الشوارع، والحِرَف اليدوية، والخدمات المنزلية. ورغم أنه يشكل مصدر دخل لكثير من الأفراد والمجتمعات، إلا أنه يواجه صعوبات تحدّ من نموه واستدامته، أبرزها ضعف القدرة على الحصول على التمويل الرسمي، وغياب الدعم القانوني، وندرة الموارد الضرورية للتوسع.

1- مفهوم القطاع غير الرسمي:

قبل محاولة تعريف القطاع غير الرسمي، يجدر التنويه إلى أنه يُنظر إليه كمفهوم أكثر من كونه مصطلحاً دقيقاً. فالمفهوم يتسم بعدم الاتفاق التام حول معناه، حيث يضم مجموعة من الأفكار التي لم تتبلور بشكل نهائي، بينما المصطلح يعبر عن معنى محدد ومتفق عليه بوضوح. وهذا ما يجعل من الصعب تقديم تعريف دقيق وشامل للقطاع غير الرسمي أو تحديد مضمونه بشكل قاطع. (الموسوي، البطاط، و الموسوي، 2016)

يشير القطاع غير الرسمي، وفقاً لأديبات صندوق النقد الدولي، إلى مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية التي تُمارَس خارج نطاق الأطر القانونية والتنظيمية الرسمية. يُعرف هذا القطاع بعدة تسميات، مثل اقتصاد الظل، والاقتصاد الموازي، والاقتصاد الخفي، وهو لا يقتصر فقط على الأعمال غير المشروعة، بل يشمل أيضاً كافة أشكال الدخل التي لا يتم التصريح بها رسمياً، مما يؤدي إلى استبعادها من النظام الضريبي.

يضم هذا الاقتصاد مجموعة متنوعة من الأنشطة، بدءاً من المشروعات الصغيرة غير المسجلة، مثل البيع في الشوارع والحرف اليدوية، وصولاً إلى أعمال أكبر تُجرى دون الامتثال للأنظمة الحكومية. وقد تتم هذه الأنشطة عبر معاملات نقدية مباشرة أو من خلال نظام المقايضة، مما يجعل تتبعها صعباً ويؤثر على دقة البيانات الاقتصادية للدولة.

بالرغم من أن القطاع غير الرسمي يشكل مصدراً رئيسياً لكسب العيش لملايين الأفراد حول العالم، إلا أنه يمثل تحديات كبيرة، مثل فقدان الإيرادات الضريبية، وضعف الحماية الاجتماعية للعاملين فيه، وغياب الاستقرار الاقتصادي. لذا، فإن دمج هذا القطاع ضمن الاقتصاد الرسمي من خلال سياسات داعمة، كتحسين سهولة تسجيل الأعمال وتوفير حوافز ضريبية، يمكن أن يساهم في تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولاً واستدامة. (بديار، 2019)

حسب هيئة الأمم المتحدة فالقطاع غير الرسمي يوصف بشكل عام بأنه يضم وحدات الإنتاج التي تعمل على نطاق صغير و مستوى بسيط من التنظيم، مع عدم وجود تقسيم يذكر بين العمالة و رأس المال كعوامل إنتاج و هدفه الأساسي هو توليد الدخل و العمالة للأشخاص المهتمين. (unescwa, 2024)

يعرف Tanzi-Vito القطاع غير الرسمي بأنه إجمالي الدخل الذي لا يتم التصريح به للجهات الضريبية، أي ذلك الجزء من الاقتصاد غير المدرج في الحسابات الوطنية الرسمية. وبصياغة أخرى، يشير هذا القطاع إلى النشاط الاقتصادي غير المقدر بدقة في الإحصاءات الرسمية، إما لعدم إبلاغ السلطات عنه بالكامل أو لتسجيله بقيمة تقل عن قيمته الحقيقية، مما يؤدي إلى تقليل الإيرادات الضريبية ويؤثر على دقة البيانات الاقتصادية للدولة. (بوزيدي، 2019)



فبعد تقرير كينيا لعام 1971 بدأت المناقشات و الجدل حول تحليل القطاع غير الرسمي حيث ظهرت أول وجهات النظر المختلفة بين الاقتصادي HART و المكتب الدولي للعمل BIT، حيث تفرعت مفاهيمهما عن القطاع غير الرسمي كالآتي:

HART.K: "يعتبر مشكل الدخل أو العائد غير الرسمي كدخل إضافي و مكمل للعائد الرئيسي الذي يكسبه الفرد من النشاط الرسمي. كما يشير ذات المصدر إلى تحديد مستوى العائلات حيث يتألف الدخل العائلي من الدخل الرسمي و الدخل غير الرسمي". (بورعدة، 2014)

أما فيما يخص المكتب الدولي للعمل BIT فيعرف القطاع غير الرسمي على أنه "مجموعة من الوحدات الإنتاجية التي تتمتع بخصائص و معايير خاصة، بالإضافة إلى ضعف مستوى التنظيم القانوني الذي يحكم سير هذه الوحدات". و قد اعتمدت معظم الحكومات و المؤسسات العالمية هذا المنهج لقياس الأنشطة غير الرسمية و تقدير مساهمتها، بالإضافة إلى التمييز بين الوحدات الإنتاجية الرسمية و غير الرسمية. (بورعدة، 2014)

مما سلف فقد اتفقت الثلاثية: تقرير كينيا 1971، و K.HART و مكتب العمل الدولي BIT على سبعة معايير إذا توفرت في اقتصاد ما فإنه يعتبر اقتصادا غير رسمي. و تتمثل هذه المعايير فيما يلي (بورعدة و رقيق ايسعد، 2018): سهولة الولوج للأسواق (بسبب غياب القيود)؛ استعمال المواد الذاتية (التمويل النقدي . غياب الاقتراض)؛ الملكية العائلية للمؤسسة؛ اختيار نشاطات صغيرة الحجم؛ التكوين المكتسب خارج نظام التعليم المعتمد؛ عوام الإنتاج هي اليد العاملة بالدرجة الأولى؛ المنافسة في الأسواق غير منظمة.

و استنادا على تقرير المكتب الدولي للعمل بدأ النقاش و الجدل بين الخبراء الاقتصاديين بين دراسة هذه الظاهرة و فهمها بشكل أفضل.

- مكتب الإحصاءات الرسمية في المملكة المتحدة CSO: "الاقتصاد الموازي هو مجمل الأنشطة التي تنتج دخلا لا يمكن قياسه من مصادر الإحصاءات الرسمية و المقصود بها عادة وضع مقاييس الدخل الوطني و الناتج الوطني". (بورعدة و رقيق ايسعد، 2018)
- سميث فيليب: "الاقتصاد غير رسمي هو انتاج السلع و الخدمات سواء كان بطرق مشروعة أو غير مشروعة دون إصداره في التقديرات الرسمية للناتج الداخلي الخام". (بورعدة و رقيق ايسعد، 2018).
- Enno Langfeld: "القطاع غير رسمي هو ذلك القطاع المتم للقطاع الرسمي من الاقتصاد الكلي و الذي يتألف من كل الأنشطة التي تدخل في إطار التقدير الفعلي للاقتصاد الوطني". (أندراوس، 2008).
- F.Jm Feld Brugge: "القطاع غير رسمي هو ذلك القطاع الذي يغطي الأنشطة الاقتصادية التي تهرب من الوقاية المركزية، لأنها غير محددة في التخطيط المركزي، أو تلك التي تدخل ضمن إطار ملكية الدولة لوسائل الإنتاج". (أندراوس، 2008)



- Grossman: "وضع طبيعة الأنشطة التي نهرب من الرقابة المركزية إذ حدد القطاع غير رسمي في" حدود تلك الأنشطة المرتبطة وجودها مباشرة بهدف تحقيق ربح خاص، أو بمخالفة و انتهاك قوانين الدولة." (أندراوس، 2008).
- Wiles: "يعرف الاقتصاد غير الرسمي، هو سلوك ضد النظام العام، يتعلق بأي شيء لا يتوافق مع النظام الاقتصادي الفعلي للدولة". (أندراوس، 2008).
- من الواضح أنه على الرغم من وجود اختلافات في التعاريف للاقتصاد غير رسمي إلا أن هناك جوانب مشتركة تميز هذه الظاهرة على المستوى العالمي:
- تعمل أنشطة الاقتصاد غير الرسمي خارج نطاق القنوات الرسمية لإدارة الاقتصاد، مما يجعل من الصعب رصدها باستخدام الأدوات التقليدية لقياس المؤشرات الاقتصادية. ونتيجة لذلك، تظل هذه الأنشطة غير مرئية إلى حد كبير في البيانات الرسمية، كما أن العوائد الناتجة عنها غالبًا لا تخضع للضرائب، مما يؤثر على القدرة المالية للدولة ويحد من فعالية السياسات الاقتصادية. (بوزيدي، 2019).
- يسهم الاقتصاد غير الرسمي في إنتاج السلع والخدمات، سواء تم تبادلها نقديًا أو بشكل غير نقدي، وقد تشمل أنشطة مشروعة أو غير مشروعة. وينتج عن هذه الأنشطة أشكال متنوعة من الدخل، سواء كان دخلًا مباشرًا يمكن قياسه أو ضمنيًا يصعب تقديره بدقة، مما يعكس تعقيد هذا القطاع وأثره على الاقتصاد العام. (بوزيدي، 2019)
- أما عن تعريفات الهيئات الدولية، فقبل منتصف القرن العشرين، كان يُستخدم مصطلح "العمل في السوق السوداء" للإشارة إلى الأنشطة التي تُمارَس خارج نطاق الاقتصاد الرسمي. إلا أن هذا المفهوم أصبح أكثر وضوحًا عقب الحرب العالمية الثانية، حيث انتشرت هذه الظاهرة في العديد من الدول، خاصة تلك التي عانت من آثار الحرب والدمار ونقص السلع الأساسية. ومع تطور النقاش حول هذه الظاهرة، ظهرت مصطلحات متعددة تصفها، مثل الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الموازي، والاقتصاد غير المهيكل. ومع ذلك، فإن هذه الأنشطة كانت موجودة منذ زمن بعيد، وكانت تُعرف بطرق مختلفة قبل أن تُصاغ لها هذه التسميات الحديثة. (بوزيدي، 2019).
- في عام 1972، قدم المكتب الدولي للعمل تعريفًا للنشاط غير الرسمي، واصفًا إياه بأنه يشمل مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تهدف إلى إنتاج السلع والخدمات بغرض توفير فرص عمل وتأمين دخل للأفراد المشاركين فيها. وتتميز هذه الأنشطة بضعف التنظيم، كما أنها تُدار غالبًا على نطاق صغير، حيث لا يوجد فصل واضح بين العمل ورأس المال كعوامل للإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد علاقات العمل في هذا القطاع بشكل أساسي على التوظيف المؤقت، مما يجعله أكثر هشاشة مقارنة بالاقتصاد الرسمي. (Musette & Hamouda, 2002).
- و بهذا الشكل يظهر أن البنك الدولي للعمل انطلق من 7 معايير أساسية لتعريف النشاط غير الرسمي هي كالاتي (Boufenik & El Aidia, 2003):
- سهولة الالتحاق بالعمل غير الرسمي، بالنظر إلى غياب حواجز الدخول.



-الملكية العائلية للمؤسسة.

-تكوين و تأهيل خارج النظام الرسمي للتكوين.

-استعمال موارد شخصية (الاعتماد على المساعدات العائلية، الادخار، التمويل الذاتي).

-الحجم الصغير للمؤسسة (عدد العمال لا يتجاوز 10 عمال).

-سوق تنافسي غير مقنن.

-استعمال تقنيات تعتمد أساسا على اليد العاملة (غياب أوقات أو أيام محددة للعمل).

و لقد أضاف Se Thurmay عام 1976 معبرا عن رأي المكتب الدولي للعمل، دراسة منشورة بالمجلة الدولية

للعمل، معايير أخرى لتعريف النشاط غير الرسمي و يتعلق الأمر خصوصا بالمعايير التالية (بوزيدي، 2019):

-غياب اللجوء إلى القرض المنظم -مرونة أوقات العمل -تدني مستوى التعليم -انخفاض أسعار المنتوجات -غياب

استعمال الطاقة.

II. جولة حول أهداف التنمية المستدامة لسنة 2023:

1- القضاء على الفقر و الجوع بجميع أشكاله في كل مكان و توفير الأمن الغذائي و تعزيز الزراعة المستدامة:

قبل انتشار جائحة كوفيد-19، كان التقدم في الحد من الفقر يشهد تباطؤًا، حيث تراجع معدل الفقر المدقع من

10.8٪ عام 2015 إلى 8.4٪ عام 2019. لكن في عام 2020، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر

إلى 724 مليونًا، متجاوزًا التوقعات السابقة للجائحة بنحو 90 مليون شخص، مما أدى إلى فقدان مكاسب ثلاث

سنوات من جهود مكافحة الفقر. كما أن الأزمة في أوكرانيا أثرت سلبًا على التجارة العالمية، مما فاقم التحديات

الاقتصادية.

وبحلول نهاية عام 2022، أشارت التقديرات إلى أن نحو 8.4٪ من سكان العالم، أي حوالي 670 مليون شخص،

قد يظلون يعانون من الفقر. وجاء في تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 ما يلي:

- في حال استمرار الأوضاع الراهنة، سيظل 575 مليون شخص يعيشون في فقر، ولن تتمكن سوى ثلث الدول

من خفض معدلات الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام 2030.

- رغم توسيع نطاق الحماية الاجتماعية خلال أزمة كوفيد-19، لا يزال أكثر من 4 مليارات شخص خارج نطاق

أي شكل من أشكال الحماية.

- معدلات الإنفاق الحكومي على القطاعات الأساسية مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية في الدول المتقدمة

تفوق بشكل كبير نظيراتها في الدول النامية والناشئة.

- توفير فرص العمل، وتحفيز الاستثمار، وتعزيز جودة التعليم، وتوسيع الحماية الاجتماعية يعد ضروريًا لتحقيق

التقدم نحو القضاء على الفقر عالميًا. (Guterres, 2023)

في عام 2022، لم يشهد معدل انتشار سوء التغذية تغييرًا يذكر مقارنة بعام 2021، وذلك بعد الارتفاع الحاد الذي

حدث في عام 2020 نتيجة للجائحة. بلغت نسبة السكان الذين يعانون من الجوع 9.2٪ في عام 2022، مقارنة



بـ 7.9٪ في عام 2019. كما تشير التقديرات إلى أن حوالي 29.6٪ من سكان العالم لا يحصلون على الغذاء بشكل منتظم، مع استحواذ إفريقيا على النسبة الأعلى من السكان الذين يعانون من الجوع مقارنة بالمناطق الأخرى. تعكس الاتجاهات العالمية في معدلات الجوع والأمن الغذائي تأثير تفاعل قوتين متعارضتين؛ فمن ناحية، ساهم استئناف النشاط الاقتصادي في زيادة الدخل وتحسين فرص الحصول على الغذاء، لكن في المقابل، أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى تآكل القوة الشرائية وتقويض المكاسب المحققة، مما أعاق قدرة الأفراد على تأمين الغذاء. وقد تفاوتت تأثيرات هذه العوامل عبر مناطق العالم، حيث استمرت معدلات الجوع في الارتفاع في غرب آسيا ومنطقة البحر الكاريبي والمناطق الريفية في إفريقيا، بينما شهدت أجزاء واسعة من آسيا وأمريكا اللاتينية تحسناً في الأمن الغذائي. أما فيما يخص عام 2022، فقد أسفر الوضع عن النتائج التالية:

- منذ عام 2015، تزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع وانعدام الأمن الغذائي نتيجة لأزمات متعددة، من بينها الجائحة، والصراعات، والتغير المناخي، واتساع الفجوات الاجتماعية. ففي عام 2022، بلغ عدد الذين يعانون من الجوع 9.2٪ من سكان العالم، أي ما يعادل 735 مليون شخص، بزيادة قدرها 122 مليون شخص مقارنة بعام 2019، مما يشير إلى تفاقم الأزمة.
- للوصول إلى هدف القضاء على الجوع بحلول عام 2030، يتطلب الأمر اتخاذ تدابير منسقة وسياسات فعالة تعالج التفاوتات العميقة، مع ضرورة إصلاح أنظمة الغذاء، وتعزيز الاستثمار في الزراعة المستدامة، وتقليل تأثير الصراعات والأوبئة على الأمن الغذائي العالمي. (Guterres, 2023)

2- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية و بالرفاهية في جميع الأعمار:

شهدت الصحة العالمية تحسناً ملموساً في السنوات الأخيرة، حيث نجحت 146 دولة من بين 200 في تقليص معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة. كما ساهمت العلاجات الفعالة لفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) في خفض الوفيات الناجمة عنه بنسبة 52٪ منذ عام 2010. ورغم هذه الإنجازات، لا يزال التقدم غير كافٍ في بعض المجالات، مثل الحد من وفيات الأمهات أثناء الحمل أو الولادة، وتوسيع نطاق الرعاية الصحية الشاملة لهن. ففي عام 2020، فقدت نحو 800 امرأة حياتها على مستوى العالم، بالإضافة إلى تزايد أعداد الأشخاص الذين دفعهم ارتفاع تكاليف العلاج إلى الفقر. كما شكلت جائحة كوفيد-19 والأزمات المستمرة عائقاً أمام تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، حيث انخفضت معدلات تطعيم الأطفال إلى أدنى مستوى لها خلال العقود الثلاثة الماضية، وارتفع عدد الوفيات الناتجة عن الملاريا والسل مقارنة بفترة ما قبل الجائحة. ولمعالجة هذه التحديات وتعزيز الخدمات الصحية، يجب تكثيف الاستثمار في البنية التحتية للقطاع الصحي، مما يساعد الدول على التعافي وبناء أنظمة أكثر قدرة على الصمود أمام الأزمات الصحية المستقبلية. (Guterres, 2023).



3- ضمان التعليم الجيد المنصف و الشامل للجميع و تعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع:

كان التقدم في تحسين جودة التعليم يسير بوتيرة بطيئة حتى قبل الجائحة، إلا أن تداعيات فيروس كوفيد-19 تركت آثاراً سلبية عميقة على قطاع التعليم، حيث شهد تراجعاً ملحوظاً في أربعة من كل خمس دول، وفقاً لدراسة شملت 104 دولة. وفي حال استمرار الأوضاع الحالية دون تغيير، فمن المتوقع أن تحقق دولة واحدة فقط من بين كل ست دول هدف ضمان التعليم الثانوي للجميع بحلول عام 2030. كما سيظل نحو 84 مليون طفل وشاب خارج النظام التعليمي، في حين سيواجه حوالي 300 مليون طالب نقصاً في المهارات الأساسية في القراءة والحساب، مما يؤثر على فرص نجاحهم في المستقبل.

للوصول إلى المعايير العالمية المرتبطة بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، من الضروري توفير تمويل كافٍ لتعزيز البنية التحتية التعليمية وضمان وصول التعليم إلى الجميع. وفي هذا الإطار، تعاني 79 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل من عجز سنوي في التمويل يقدر بحوالي 97 مليار دولار.

لضمان تحقيق الهدف الرابع، يجب اعتبار تمويل التعليم أولوية وطنية، إلى جانب اتخاذ تدابير إضافية تشمل جعل التعليم مجانياً وإلزامياً، وزيادة عدد المعلمين، وتحسين المرافق المدرسية، وتعزيز التحول الرقمي لدعم جودة التعليم. (Guterres, 2023)

4- تحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين كل النساء و الفتيات و الحد من أوجه عدم المساواة:

حتى الأول من يناير 2023، بلغت نسبة تمثيل النساء في البرلمانات 26.5٪، ما يعكس تحسناً طفيفاً بمقدار 4.2٪ منذ عام 2015، بمعدل نمو سنوي يبلغ 0.5٪.

ورغم هذا التقدم، لا تزال الإنجازات في عدة مجالات غير كافية. فبالمعدل الحالي، سيستغرق القضاء على زواج الأطفال نحو 300 عام، بينما ستتطلب إزالة الفجوات في الحماية القانونية وإلغاء القوانين التمييزية حوالي 286 عاماً. كما أن تحقيق المساواة بين الجنسين في المناصب القيادية ومراكز السلطة قد يستغرق 140 عاماً، في حين أن الوصول إلى التكافؤ الكامل في البرلمانات الوطنية قد يحتاج إلى 47 عاماً.

لتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، لا بد من تكثيف الجهود السياسية، وزيادة الاستثمارات، وإجراء إصلاحات شاملة للتغلب على التحديات الهيكلية التي تعيق المساواة. فتمكين المرأة يعد قضية متعددة الأبعاد، وينبغي أن يكون محورياً رئيسياً في السياسات الوطنية وبرامج المؤسسات لضمان تحقيق تغيير حقيقي ومستدام. (Guterres, 2023)

شهدت الفئات الأشد فقراً في المجتمع تحسناً في دخلها بوتيرة تفوقت على المتوسط العام في العديد من الدول، مما كان مؤشراً إيجابياً على الحد من التفاوت الاقتصادي. ومع ذلك، هناك دلائل، وإن لم تكن قاطعة، على أن جائحة COVID-19 تسببت في عرقلة هذا التقدم، بل وأسهمت في توسيع الفجوة الاقتصادية بين الدول إلى مستويات غير مسبوقة خلال العقود الثلاثة الماضية.



التميز لا يزال يمثل تحديًا عالميًا، إذ يتعرض شخص واحد من بين كل ستة لممارسات تمييزية، مع تضرر النساء وذوي الإعاقة بشكل أكبر مقارنة بالفئات الأخرى، مما يعكس استمرار الفجوات الاجتماعية والاقتصادية التي تعيق تحقيق العدالة والمساواة.

عام 2022 كان عامًا استثنائيًا من حيث أعداد اللاجئين، حيث تم تسجيل 34.6 مليون شخص اضطروا إلى النزوح، ليكون بذلك الأعلى على الإطلاق. كما شهد العام ذاته زيادة في الوفيات بين المهاجرين، إذ تم الإبلاغ عن 7000 حالة وفاة أثناء محاولاتهم للانتقال بحثًا عن حياة أفضل.

من أجل الحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، من الضروري اتخاذ تدابير أكثر شمولًا، مثل إعادة توزيع الموارد بشكل منصف، والاستثمار في التعليم والتدريب المهني لتعزيز تكافؤ الفرص، بالإضافة إلى تحسين أنظمة الحماية الاجتماعية وسن تشريعات أكثر صرامة لمكافحة التمييز. علاوة على ذلك، فإن تحقيق توازن عادل في الأنظمة المالية والتجارية على المستوى الدولي سيكون له دور جوهري في تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

(Guterres, 2023)

5- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع و الطاقة الميسورة و النظيفة وإدارتها إدارة مستدامة:

رغم التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، لا يزال مليارات الأشخاص يواجهون صعوبات في الحصول على مياه نظيفة. ولتحقيق التغطية الشاملة بحلول عام 2030، سيكون من الضروري تسريع وتيرة التقدم بمعدلات تفوق المستويات الحالية، حيث يتطلب الأمر مضاعفة الجهود ست مرات في توفير مياه الشرب، وخمس مرات في خدمات الصرف الصحي، وثلاث مرات في تحسين ممارسات النظافة الشخصية.

وعلى الرغم من تحقيق تحسن بنسبة 9٪ في كفاءة استخدام المياه، لا تزال ندرة المياه والضغط المائية تشكل تحديًا كبيرًا في العديد من المناطق حول العالم، حيث تأثر 2.4 مليار شخص بهذه المشكلة في عام 2020. وتزداد هذه التحديات تعقيدًا نتيجة التغيرات المناخية والنزاعات المستمرة التي تؤثر على الموارد المائية.

لتحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، من الضروري تعزيز الاستثمار في قطاع المياه، وبناء القدرات، وتشجيع الابتكار، واتخاذ القرارات بناءً على الأدلة العلمية. كما يتطلب الأمر تنسيقًا وتعاونًا فعالًا بين مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة، مع تبني نهج شامل ومتكامل في إدارة الموارد المائية لضمان استدامتها.

(Guterres, 2023)

من ناحية أخرى يمضي العالم قدمًا نحو تحقيق أهداف الطاقة المستدامة، إلا أن وتيرة التقدم لا تزال بطيئة. وإذا استمر الحال على ما هو عليه، فمن المتوقع أن يظل نحو 660 مليون شخص دون وصول إلى الكهرباء، بينما سيواصل قرابة مليار شخص الاعتماد على وقود وتقنيات طهي ملوثة بحلول عام 2030.

حاليًا، تشكل مصادر الطاقة المتجددة حوالي 30٪ من إجمالي استهلاك الكهرباء، لكن التحديات لا تزال قائمة، خاصة في مجالي التدفئة والنقل. ورغم تحقيق الدول النامية نموًا سنويًا بنسبة 9.6٪ في قدرات الطاقة المتجددة، إلا أن التدفقات المالية الدولية الموجهة للطاقة النظيفة لا تزال في تراجع، على الرغم من الحاجة الملحة لمزيد من الاستثمارات.



ولضمان توفير الطاقة للجميع بحلول عام 2030، من الضروري تسريع وتيرة كهربية المناطق غير المخدومة، وتعزيز الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، إلى جانب تطوير السياسات والأطر التنظيمية التي تدعم الانتقال إلى أنظمة طاقة أكثر استدامة. (Guterres, 2023)

6- العمل اللائق والنمو الاقتصادي، الصناعة و الابتكار و البنية التحتية

تواجه الاقتصادات العالمية تهديدات متزايدة نتيجة الأزمات المتعددة، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. ومن المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد تراجعاً في عام 2023، حيث تدفع الظروف الاقتصادية الصعبة عدداً متزايداً من العمال نحو الاقتصاد غير الرسمي.

ورغم أن التعافي الاقتصادي ساهم في خفض معدلات البطالة عالمياً، لا تزال بطالة الشباب مرتفعة بشكل ملحوظ مقارنة بمعدلات البطالة بين البالغين، مما يعكس استمرار التحديات في توفير فرص عمل ملائمة للشباب.

كما أسهمت الجائحة في تسريع التحول الرقمي وتعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية. ففي عام 2021، امتلك نحو 76٪ من البالغين حسابات مصرفية أو حسابات في مؤسسات مالية منظمة، مقارنة بـ 62٪ في عام 2014، ما يشير إلى تقدم ملحوظ في الشمول المالي عالمياً.

لتحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة، لا بد من تنفيذ إصلاحات جذرية في النظام المالي لمعالجة تصاعد الديون، وتقليل حالة عدم اليقين الاقتصادي، والتعامل مع التوترات التجارية. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر تعزيز سياسات الأجور العادلة وتوفير فرص عمل لائقة للشباب لضمان نمو اقتصادي شامل ومستدام.

(Guterres, 2023)

فيما لا يزال قطاع الصناعة التحويلية في مرحلة تعافٍ غير مكتمل وغير متوازن بعد تداعيات جائحة COVID-19، حيث تباطأ معدل نمو الإنتاج الصناعي العالمي إلى 3.3٪ في عام 2022 مقارنة بـ 7.4٪ في عام 2021. ورغم أن الدول الأقل نمواً لم تحرز تقدماً كافياً لتحقيق هدف مضاعفة مساهمة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2030، إلا أن الصناعات التي تعتمد على التقنيات المتوسطة والعالية أظهرت نمواً ملحوظاً.

بحلول 2022، بات 95٪ من سكان العالم مشمولين بتغطية شبكات النطاق العريض المتنقلة، إلا أن بعض المناطق لا تزال تعاني من ضعف الخدمات، مما يحد من الفرص المتاحة لتعزيز الاتصال الرقمي.

من ناحية أخرى، ارتفعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂) الناتجة عن احتراق الطاقة والعمليات الصناعية بنسبة 0.9٪، لتصل إلى 36.8 مليار طن متري، وهو مستوى قياسي جديد. ومع ذلك، فإن وتيرة الزيادة في الانبعاثات كانت أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مما يشير إلى استمرار الجهود الرامية إلى تقليل الأثر البيئي للنمو الاقتصادي.

لضمان تحقيق الهدف التاسع بحلول 2030، ينبغي تكثيف الجهود لدعم الاقتصادات الأقل نمواً، وتعزيز الاستثمار في التقنيات المبتكرة، والعمل على خفض الانبعاثات الكربونية، إلى جانب توسيع نطاق الوصول إلى شبكات الاتصالات المتقدمة لضمان تنمية صناعية مستدامة وشاملة. (Guterres, 2023)



7- المدن والمجتمعات المستدامة و ترشيد الاستهلاك و الإنتاج:

أصبحت المناطق الحضرية موطنًا لأكثر من نصف سكان العالم، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 70% بحلول عام 2050، مما يشير إلى تسارع التحضر بشكل غير مسبوق. في الوقت الحالي، يقطن 1.1 مليار شخص في أحياء فقيرة أو في ظروف معيشية غير لائقة داخل المدن، ومن المرجح أن يتضاعف هذا العدد ليصل إلى ملياري شخص خلال العقود الثلاثة المقبلة، مما يزيد من التحديات المرتبطة بالإسكان والبنية التحتية. لا تزال إمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام محدودة، حيث يتمتع 50% فقط من السكان في المناطق الحضرية بوسائل نقل مناسبة، وفقًا لإحصاءات عام 2022. إلى جانب ذلك، تتفاقم مشكلات التمدد العمراني العشوائي، وتلوث الهواء، وندرة المساحات العامة المفتوحة، مما يزيد من الضغوط على المدن وسكانها. منذ عام 2015، شهد العالم تحسنًا في تبني استراتيجيات وطنية ومحلية تهدف إلى التخفيف من مخاطر الكوارث، حيث تضاعف عدد البلدان التي وضعت سياسات لمواجهة الأزمات البيئية والكوارث الطبيعية. لتحقيق مدن مستدامة وأكثر تكيفًا مع التغيرات المستقبلية، ينبغي تبني سياسات تخطيط حضري شاملة تعزز الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية، وتوفير سكن ميسور التكلفة، وتحسين كفاءة النقل العام، وتوسيع المساحات الخضراء، مما يضمن بيئة حضرية أكثر إنصافًا واستدامة لجميع السكان. (Guterres, 2023) في حين يستهلك سكان الدول الغنية موارد تفوق ما يستهلكه الفقراء بعشر مرات، بينما لا يزال تقليل هدر الغذاء بعيدًا عن الهدف العالمي المحدد لعام 2030.

ارتفع دعم الوقود الأحفوري بشكل كبير بين عامي 2020 و 2021، مما يعيق التحول إلى الطاقة المستدامة. رغم زيادة تبني السياسات البيئية، تراجع الإبلاغ عن الاستهلاك المستدام وتأثير السياحة البيئية. يتطلب تحقيق استدامة حقيقية تبني سياسات تدعم كفاءة الموارد، واستغلال التعافي الاقتصادي لتوجيه الإنتاج والاستهلاك نحو ممارسات أكثر مسؤولية. (Guterres, 2023)

8- العمل المناخي و تنظيم الحياة تحت الماء و الحياة على اليابسة:

يقترّب العالم من أزمة مناخية حادة، بينما تبقى الجهود الحالية غير كافية للتصدي لها بفاعلية. تؤدي الظواهر الجوية المتطرفة، التي باتت أكثر تواترًا وحدة، إلى تأثيرات واسعة النطاق، في حين أن ارتفاع درجات الحرارة سيفاقم المخاطر ويزيد من التهديدات.

يشدد الخبراء على ضرورة خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بشكل جذري ومستمر عبر جميع القطاعات، ابتداءً من الآن وخلال هذا العقد الحاسم. لضمان عدم تجاوز ارتفاع الحرارة 1.5 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية، ينبغي تقليص الانبعاثات إلى النصف بحلول عام 2030، مما يجعل التحرك الفوري أمرًا لا مفر منه.

لم يعد الوقت يسمح بالمزيد من التعهدات النظرية، بل يتطلب تحولات جذرية تشمل كافة القطاعات الاقتصادية، مع استراتيجية واضحة للوصول إلى الحياد الكربوني. التأخير سيؤدي إلى تداعيات خطيرة، مما يجعل الاستجابة السريعة ضرورة حتمية لضمان مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة. (Guterres, 2023)



يواجه المحيط أزمة متفاقمة بسبب ارتفاع معدلات التحلل الغذائي، وازدياد حموضته، وارتفاع حرارته، بالإضافة إلى التلوث البلاستيكي الذي يهدد توازنه البيئي. كما أن الصيد الجائر يظل مشكلة كبرى، حيث يتعرض أكثر من ثلث مخزون الأسماك العالمي للاستنزاف.

رغم بعض التقدم في توسيع نطاق المناطق البحرية المحمية، ومكافحة الصيد غير القانوني، وتقليل دعم ممارسات الصيد الضارة، وتعزيز دور الصيادين الصغار، إلا أن الجهود الحالية تظل غير كافية من حيث السرعة والتأثير لتحقيق الهدف المنشود. ولمواجهة هذه التحديات، لا بد من تحرك عالمي سريع ومنسق، يشمل تعزيز التمويل المخصص لعلوم البحار، ودعم استراتيجيات الحفاظ، وتبني حلول بيئية مستدامة، ومعالجة التأثيرات البشرية المتزايدة، مع اتخاذ إجراءات فورية للحد من آثار تغير المناخ، حفاظاً على هذا النظام البيئي الحيوي. (Guterres, 2023)

في حديثنا على الحياة على اليابسة، فإن النظم البيئية تشكل حجر الأساس لاستمرار الحياة على الأرض، إذ تساهم في أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما تمثل مصدراً للعديد من القيم الثقافية والروحية والاقتصادية. رغم أهميتها، تواجه البيئة تهديداً متزايداً بفعل ثلاث أزمات مترابطة: تغير المناخ، والتلوث، وفقدان التنوع البيولوجي. تزايد إزالة الغابات، وتدهور الأراضي، وانقراض الأنواع يشكل مخاطر جدية على الكوكب وعلى الإنسان. ورغم إحراز تقدم محدود في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات، وتوسيع نطاق المناطق المحمية، ودمج التنوع البيولوجي في الاستراتيجيات الوطنية، إلا أن هذه الجهود لا تزال غير كافية. يمنح الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، الذي تم اعتماده حديثاً في كونغرس-مونتريال، زخماً جديداً لهذا المسار، حيث يضع أهدافاً طموحة ينبغي تحقيقها بحلول عامي 2030 و2050.

يتطلب تحقيق الهدف 15 تغييراً جوهرياً في كيفية تعامل البشرية مع الطبيعة، إلى جانب تسريع الحلول لمعالجة الأسباب العميقة للآزمات البيئية، وتعزيز الوعي بقيمة الطبيعة الهائلة وأهميتها للحياة.. (Guterres, 2023)

9- السلام والعدالة:

تعرق النزاعات المستمرة والمتجددة في مختلف أنحاء العالم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامة. وقد شهد عام 2022 تصاعداً حاداً في أعداد الضحايا المدنيين جراء النزاعات المسلحة، حيث ارتفعت الوفيات بأكثر من 50%، ويرجع ذلك أساساً إلى الحرب في أوكرانيا.

بحلول نهاية عام 2022، ارتفع عدد النازحين قسراً إلى 108.4 مليون شخص، بزيادة بلغت 19 مليوناً خلال عام واحد، مما يعكس تضاعف أعداد النازحين عالمياً مقارنة بالعقد الماضي.

كما سجل عام 2021 أعلى معدل لجرائم القتل العمد خلال العقد الأخيرين، ما يبرز تفاقم التحديات الأمنية والاجتماعية في العديد من الدول.

إن استمرار غياب العدالة، وتفاقم أوجه عدم المساواة، وظهور تهديدات جديدة لحقوق الإنسان، كلها عوامل تعيق بناء مجتمعات آمنة وشاملة. ولتحقيق الهدف 16 بحلول عام 2030، لا بد من تبني استراتيجيات فعالة لاستعادة



الثقة في المؤسسات، وتعزيز قدرتها على تحقيق العدالة، وتمهيد الطريق لتحولات سلمية تدعم التنمية المستدامة. (Guterres, 2023)

10- الشراكات لتحقيق الأهداف:

تشهد الدول النامية أزمة غير مسبقة في تفاقم الديون الخارجية بعد جائحة COVID-19، في ظل تصاعد التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، وتضارب الأولويات، إلى جانب محدودية الموارد المالية. هذه العوامل تجعل من الضروري اتخاذ تدابير عاجلة لتخفيف أعباء الديون وتعزيز الدعم المالي لهذه الدول. رغم أن المساعدات الإنمائية الدولية بلغت مستويات قياسية، إلا أن ارتفاعها في عام 2022 ارتبط أساساً بتكاليف استضافة اللاجئين في الدول المانحة، بالإضافة إلى الدعم المالي الموجه لأوكرانيا. منذ عام 2015، شهد العالم تحسناً بنسبة 65% في انتشار الإنترنت، غير أن وتيرة التقدم في تقليص الفجوة الرقمية تباطأت بعد الجائحة، مما يستدعي مواصلة الجهود لضمان وصول متساوٍ وعادل للجميع. يؤثر تصاعد التوترات السياسية وعودة النزعة القومية على التعاون الدولي، مما يجعل من الضروري تعزيز الشراكات العالمية لتوفير التمويل والتكنولوجيا اللازمة للدول النامية، بهدف تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (Guterres, 2023)

III. العلاقة بين التنمية المستدامة و القطاع غير رسمي:

يُعدّ الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة متعددة الأبعاد، تمتد إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعاني منها جميع الاقتصادات العالمية بدرجات متفاوتة. ورغم الجهود المبذولة منذ ثلاثينيات القرن العشرين لدمج هذا القطاع في الاقتصاد الرسمي، من خلال مواءمة السياسات الاقتصادية مع الموارد المتاحة، إلا أن الواقع أثبت صعوبة تحقيق ذلك. إذ لم تتمكن العديد من الدول النامية من خلق بيئة اقتصادية قادرة على استيعاب القوى العاملة المتزايدة، مما أدى إلى توسع الاقتصاد غير الرسمي وانتشاره على نطاق أوسع.

لم يحظَ هذا القطاع باهتمام كافٍ من الاقتصاديين على مدار العقود الأربعة الماضية، رغم أنه حاضر في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية. فمنذ اكتشاف دوره في التنمية المستدامة خلال سبعينيات القرن الماضي، أصبح محل جدل واسع، إذ يُنظر إليه من زوايا متباينة. فمن ناحية، يُعدّ مصدراً أساسياً لكسب العيش لملايين الأفراد، ومن ناحية أخرى، يضم مشاريع تتسم بالمرونة والقدرة على الصمود في وجه الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، يمثل الاقتصاد غير الرسمي تحدياً للدولة، حيث يؤدي إلى فقدانها جزءاً من سلطتها المالية، نتيجة تهربه المقصود من القوانين والضرائب، مما يؤثر سلباً على الإيرادات العامة.

1- آثار الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

يظهر تأثير الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي، و تتسم هذه الآثار بالسلبية عموماً إلا أنها قد تحمل بعض الآثار الإيجابية التي سيتم ذكرها على التوالي (Sultana, Rahman, & Khanam, 2022)

Rahman, & Khanam, (2022)



أ. الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي على قضايا الاقتصاد الجزئي: تتجلى آثار الاقتصاد غير رسمي في الاقتصاد الجزئي من خلال التوزيع غير العادل للدخل وتخصيص الموارد، مما يؤثر سلبًا على الكفاءة الاقتصادية. (Sultana, Rahman, & Khanam, 2022).

ب. تأثير الاقتصاد غير الرسمي على توزيع الدخل: يسهم الاقتصاد غير الرسمي في إحداث اختلالات في توزيع الدخل، حيث يؤدي التهرب الضريبي إلى إعادة توزيع الثروة بطرق غير منظمة وغير عادلة. يتحمل الأفراد والشركات الملتزمون بدفع الضرائب العبء الأكبر، في حين يستفيد العاملون في الاقتصاد غير الرسمي من خدمات الدولة دون المساهمة في تمويلها، مما يفاقم التفاوت الاقتصادي ويقوّض مبدأ العدالة الضريبية. (Sultana, Rahman, & Khanam, 2022).

ت. تأثير الاقتصاد غير الرسمي على تخصيص الموارد والكفاءة الاقتصادية: يؤدي انتشار الاقتصاد غير الرسمي إلى تحريف عملية تخصيص الموارد داخل الاقتصاد، حيث تتوجه الاستثمارات نحو الأنشطة غير الرسمية بهدف تجنب الضرائب والقيود التنظيمية. هذا التحول يقلل من تدفق الموارد إلى القطاعات الأكثر إنتاجية والخاضعة للضرائب، مما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية العامة. كما يحدّ من قدرة الدولة على تحفيز القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مما يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي المستدام. (Sultana, Rahman, & Khanam, 2022).

ث. الآثار السلبية للاقتصاد الغير رسمي على قضايا الاقتصاد الكلي: تتعدد الآثار السلبية للاقتصاد الغير رسمي على المتغيرات الكلية للاقتصاد، ومن أبرزها:

- تراجع الإيرادات الضريبية: يُعدّ فقدان الموارد الضريبية أحد أبرز التداعيات السلبية للاقتصاد غير الرسمي، إذ تُؤدّ أنشطة هذا القطاع دخولًا لا تخضع للرقابة الضريبية، مما يؤدي إلى تراجع كبير في إيرادات الدولة. ونتيجة لذلك، يزداد العجز المالي، مما يفرض تحديات إضافية على قدرة الحكومة في تمويل الخدمات العامة وتحقيق التوازن في الموازنة. (جيهان، 2021)

- التأثير على الاستقرار الاقتصادي: يعرقل الاقتصاد غير الرسمي فعالية السياسات الاقتصادية، حيث يعتمد صنع القرار على بيانات غير مكتملة أو غير دقيقة عند تقييم المؤشرات الاقتصادية. هذا القصور في المعلومات يؤدي إلى خلل في صياغة وتنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق الاستقرار المالي والنمو المستدام. (جيهان، 2021)

- اختلالات في الأسعار المحلية: يسهم الاقتصاد غير الرسمي في تشويه آليات تحديد الأسعار، حيث تميل الأسعار داخل هذا القطاع إلى النمو بمعدلات مختلفة عن نظيرتها في الاقتصاد الرسمي. ويؤدي ذلك إلى تفاوت في مستويات الأسعار بين القطاعين، مما يؤثر على التوازن الاقتصادي العام ويخلق تحديات أمام المنافسة العادلة. (جيهان، 2021)

- زيادة الاعتماد على النقد السائل: يُفضّل الفاعلون في الاقتصاد غير الرسمي الاحتفاظ بالنقد السائل لاستخدامه في معاملاتهم، نظرًا لعدم قدرتهم على الاستفادة من الخدمات المصرفية الرسمية أو الحصول على التمويل بسهولة. هذا السلوك يقلل من كفاءة السياسات النقدية، حيث تصبح العلاقة بين الطلب على النقد وأسعار الفائدة أقل مرونة، مما يؤثر على فعالية أدوات السياسة المالية في الاقتصاد ككل. (جيهان، 2021)



2- الآثار الإيجابية للاقتصاد الغير رسمي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

على الرغم من التركيز الكبير على الآثار السلبية للاقتصاد الغير رسمي، إلا أنه يمتلك بعض الجوانب الإيجابية التي تسهم في التنمية الاقتصادية:

- التقليل من الأزمات الاقتصادية والدور الاجتماعي: يلعب الاقتصاد غير الرسمي دورًا مهمًا في امتصاص الصدمات الاقتصادية، حيث يوفر فرص عمل بديلة للأفراد الذين يجدون صعوبة في الاندماج في سوق العمل الرسمي، مما يساعد على خفض معدلات البطالة وتقليل التوترات الاجتماعية، خاصة في الفترات التي تشهد اضطرابات اقتصادية. (Calvanese, Nicholas, Andreou, و Enrico, 2017)
- المساهمة في التوظيف وتنشيط الاقتصاد: يشكل الاقتصاد غير الرسمي مصدرًا رئيسيًا لفرص العمل، حيث يستوعب الأفراد الذين يواجهون تحديات في دخول القطاع الرسمي. من خلال ذلك، يسهم في تحريك عجلة الاقتصاد، خاصة في المجتمعات التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة، كما يوفر سبل العيش للفئات الأكثر ضعفًا، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. (Calvanese, Nicholas, Andreou, و Enrico, 2017)
- تحسين الدخل ومستوى المعيشة: يلعب الاقتصاد غير الرسمي دورًا في رفع مستوى معيشة العديد من الأسر عبر توفير مصادر دخل إضافية، مما يساعدها على تلبية احتياجاتها الأساسية في ظل قلة الفرص المتاحة في الاقتصاد الرسمي.
- توفير الوظائف للشباب: يمثل الاقتصاد الغير رسمي مصدرًا هامًا للوظائف للشباب من كلا الجنسين، مما يساعد في تقليل معدلات البطالة بينهم. (Calvanese, Nicholas, Andreou, و Enrico, 2017)

3- آثار الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

يؤثر الاقتصاد غير الرسمي بشكل كبير على التنمية الاجتماعية، حيث يتضمن جوانب سلبية وإيجابية تؤثر على المجتمع بطرق مختلفة.

أ. الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي على البعد الاجتماعي:

- غياب التغطية الاجتماعية والضمان الاجتماعي: التحديات المرتبطة بالضمان الاجتماعي: غالبًا ما تُبنى أنظمة الضمان الاجتماعي على تصنيف الفئات المهنية، مما يستدعي وجود إطار مؤسسي واضح ينظم مشاركة العاملين ويحدد حقوقهم في حالات الطوارئ. ومع غياب هذا الإطار في الاقتصاد غير الرسمي، تجد السلطات صعوبة في إدارة المساهمات والمنافع، مما يحد من قدرتها على توفير تغطية اجتماعية شاملة دون تكبد أعباء مالية إضافية.
- هذا النقص يؤدي إلى عدم انضمام عمال الاقتصاد غير الرسمي إلى نظم التأمين الاجتماعي، مما يجعلهم عرضة لمخاطر اقتصادية واجتماعية كبيرة دون أي شبكة أمان. (Khan, وآخرون, 2022)
- ظروف العمل السيئة: تحديات بيئة العمل في الاقتصاد غير الرسمي: يواجه العاملون في هذا القطاع ظروفًا قاسية تؤثر على صحتهم وأدائهم، خاصة مع افتقارهم لمعايير السلامة والصحة المهنية. كما أن طبيعة أماكن عملهم، التي



تكون غالبًا غير مجهزة أو غير خاضعة للرقابة، تعرضهم لمخاطر كبيرة، مما يزيد من احتمالات الإصابة بالأمراض أو التعرض للحوادث المهنية.. (Khan، وآخرون، 2022)

ب. الآثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي على البعد الاجتماعي: على الرغم من الآثار السلبية، يحمل الاقتصاد غير الرسمي بعض الفوائد الاجتماعية التي يمكن استغلالها لتعزيز التنمية المستدامة:

- **المعارف الجوهرية والتقاليد الثقافية:** دوره في الحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز الابتكار: يساهم الاقتصاد غير الرسمي في صون التقاليد الثقافية ونقل المعارف التقليدية عبر الأجيال، مما يدعم الابتكار في مختلف القطاعات. ومن خلال دمج هذه المعارف والمهارات في الاقتصاد الرسمي، يمكن تعزيز التنوع والإبداع، مما يساهم في تطوير المنتجات والخدمات بطرق أكثر ابتكارًا وتكيفًا مع الاحتياجات المجتمعية. (Khan، وآخرون، 2022)
- **تنمية المهارات والتدريب الذاتي:** تنمية المهارات وتعزيز الاندماج الاقتصادي: يوفر الاقتصاد غير الرسمي بيئة تدريبية حقيقية تتيح للأفراد اكتساب المهارات العملية من خلال التعلم بالتجربة والمحاكاة. وتُعد هذه المهارات المكتسبة رصيدًا مهمًا يمكن أن يعزز اندماج الأفراد في سوق العمل الرسمي، مما يساهم في توسيع فرص التوظيف وتحقيق التنمية المهنية والشخصية. (Khan، وآخرون، 2022)

4- الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي على البعد البيئي للتنمية المستدامة:

يؤثر الاقتصاد غير الرسمي بشكل كبير على البيئة، مما ينعكس سلبًا على استراتيجيات الإدارة البيئية الموجهة نحو تحقيق التنمية المستدامة. يمكن تحليل هذه التأثيرات من منظورين: زمني ومكاني.

أ. التأثير الزمني:

- **الأخطار البيئية على المدى المتوسط:** التأثير البيئي للاقتصاد غير الرسمي: يساهم الاقتصاد غير الرسمي في تحديات بيئية متعددة، لا سيما في قطاع مصايد الأسماك، حيث يؤدي الصيد غير القانوني وغير المنظم إلى استنزاف الثروة البحرية. وعلى المدى المتوسط، يهدد هذا الاستنزاف التنوع البيولوجي ويؤثر سلبًا على استدامة الموارد البحرية، مما يفرض تحديات بيئية واقتصادية كبيرة. (Prasetyo, Azwardi, & Kistanti, 2023)

- **الأخطار البيئية على المدى الطويل:** التأثير البيئي طويل الأمد للاقتصاد غير الرسمي: تساهم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، مثل قطع الأشجار العشوائي والزراعة غير المنظمة، في تدهور الأراضي والموارد الطبيعية. ويؤدي ذلك إلى تفاقم مشكلة التصحر وتقليص المساحات الخضراء، مما يضر بالتنوع البيولوجي ويؤثر على توازن النظم البيئية، مما يشكل تهديدًا لاستدامة الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة. (Prasetyo, Azwardi, & Kistanti, 2023)

ب. التأثير المكاني:

- **الضغط السكاني والتحضر:** يساهم توسع الاقتصاد غير الرسمي في زيادة التحضر، حيث يؤدي تدفق الأفراد بحثًا عن فرص عمل إلى تفاقم مشكلات الإسكان، وانتشار العشوائيات، وضعف البنية التحتية، مما يؤثر سلبًا على جودة الحياة الحضرية. (Prasetyo, Azwardi, & Kistanti, 2023)



• **ضعف البنية التحتية الحضرية:** يساهم الاقتصاد غير الرسمي في زيادة الضغط على البنية التحتية الحضرية، حيث تعاني المناطق العشوائية من نقص الخدمات الأساسية كالصرف الصحي والمياه والكهرباء، مما يعرقل التخطيط الحضري ويزيد من تحديات التنمية المستدامة. (Prasetyo, Azwardi, & Kistanti, 2023).

5- الآثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي على البعد البيئي للتنمية المستدامة:

رغم الآثار السلبية التي يتركها الاقتصاد غير الرسمي على البيئة، إلا أن له أيضًا بعض التأثيرات الإيجابية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة:

• **توفير الخدمات الأساسية للمدينة:** يشكل الاقتصاد غير الرسمي ركيزة أساسية في تقديم العديد من الخدمات الضرورية للمدن، حيث يشارك العاملون فيه في مجالات متنوعة مثل النقل، والتنظيف، والصيانة. هذه الأنشطة تلبي احتياجات السكان وتساهم في تحسين جودة الحياة الحضرية، رغم أنها غالبًا ما تفتقر إلى التنظيم الرسمي والدعم المؤسسي. (جيهان، 2021).

• **الحد من التلوث من خلال إعادة التدوير:** يساهم الاقتصاد غير الرسمي في الحد من التلوث عبر جمع وفرز النفايات وإعادة تدويرها، مما يقلل المخلفات ويحافظ على الموارد الطبيعية، رغم افتقاره للدعم الرسمي. (Prasetyo, Azwardi, & Kistanti, 2023).

الخاتمة:

تم طرح التنمية المستدامة كعلاج شامل للتحديات الثلاثة للتنمية التي تنطبق بشكل رئيسي على البلدان النامية. يعتبر القطاع غير الرسمي ذو صلة بقضايا الاستدامة حيث أن أحد أهداف التنمية المستدامة يشجع على العمل والنمو الاقتصادي المستدام من خلال دعم سياسات الأعمال الصغيرة والقطاعات كثيفة العمالة وتشجيع الناس على الانخراط في أنشطة الإنتاج والاستهلاك المستدامة (الأمم المتحدة، 2015). بدافع من هذا، استكشفت الدراسة الحالية تأثير النشاط غير الرسمي على ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة: الاقتصاد، البيئة، والعدالة الاجتماعية.

استخدمت الدراسة مجموعة بيانات عالمية شاملة لتحليل هذا التأثير. أشارت النتائج إلى أن القطاع غير الرسمي يمكن أن يلعب دورًا إيجابيًا في تحقيق التنمية المستدامة إذا تم دعمه وتوجيهه بشكل صحيح.

و من بين المقترحات لاستكمال هذه الورقة العلمية ما يلي:

- رفع الوعي والتعليم: يجب على صناعات السياسات تنفيذ مبادرات لزيادة الوعي وتعليم أصحاب المشاريع في القطاع غير الرسمي حول ممارسات الاستدامة وأهميتها.
- الحوافز المالية: تقديم حوافز مالية مثل التمويل والإعانات لدعم الأنشطة المستدامة في القطاع غير الرسمي لحث مالكيها على تبني القطاع الرسمي.
- تخفيف الاستدامة: على المدى القصير، يمكن تخفيف الاستدامة من خلال توفير منتجات مستدامة تحمل مزايا خارجية إيجابية.



• تعزيز التكامل بين المؤسسات :يجب على الحكومات العمل على تعزيز التكامل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أكثر فعالية.

• تقديم الدعم الفني :توفير الدعم الفني والبنية التحتية اللازمة لمساعدة القطاع غير الرسمي في تبني ممارسات مستدامة و توجيهها نحو القطاع الرسمي.

تؤكد النتائج على الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه القطاع غير الرسمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إذا تم دعمه بشكل صحيح. يمكن أن تساهم المؤسسات غير الرسمية بشكل كبير في تعزيز المقاولات وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. من خلال تعزيز التكامل والتعاون بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، مما يدعم التنمية المستدامة بشكل أكبر.

قائمة المراجع:

- Andreou ،Nicholas ،Calvanese ،Enrico .(2017). Sustainable Business Practices In Kenya's Informal Economy.
- António GUTERRES .(2023) .The Sustainable Development Goals Report 2023 . United Nations.
- Eijaz Ahmed Khan ،Md Maruf Hossan Chowdhury ،Pradip Royhan ،Sunaina Gowan ،Mohammed Mizanur Rahman و Mehregan Mahdavi .(2022) .A Decision Model For Sustainable Informal Entrepreneurship In Cities .International Journal Of Climate Change Strategies And Management.
- F Boufenik و El Aidia .(2003) .L'informel En Algérie, Quelle Approche ?Revue Economie Et Management.
- Nahid Sultana ،Mohammad Mafizur Rahman و Rasheda Khanam .(2022) .The Effect Of The Informal Sector On Sustainable Development:Evidence From Developing Countries .WILEY.451-437 ،
- Omoyele Olufemi Samuel و Samuel Ayodele Majekodunmi .(2023) . Informal Entrepreneurship And Sustainable Development:Evidence From Selected Small Businesses In Lagos State, Nigeria .Lapai International Journal Of Administration.68-56 ،
- P Eko Prasetyo ،Azwardi و Nurjannah Rahayu Kistanti .(2023) .The Potential Of Informal Institutions In Promoting Green Entrepreneurship (Ge) And Sustainable Socio-Economic Development .Innovative And Economics Research Journal-01 ، 20
- S Musette و Nasr Eddine Hamouda .(2002) .La Mesure De L'emploi Informel Zn Algérie .Revue Economie Et Management.
- Unescwa من الاسترداد (02, 05, 2024) .<https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary> /القطاع-غير-رسمي
- أمينة بديار .(09, 2019). الإقتصاد غير الرسمي و آثاره على أبعاد التنمية المستدامة- دراسة تحليلية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر. مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، الصفحات 103-122.



- إيهاب علي الموسوي، كاظم أحمد البطاط، و دعاء عبد الجبار الموسوي. (2016). الاقتصاد الموازي. الأردن: دار الأيام للنشر و التوزيع.
- حورية بورعدة. (2014). الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة حالة سوق الصرف الموازي. مذكرة ماجستير، جامعة وهران ، الجزائر.
- حورية بورعدة، و دريس رقيق ايسعد. (2018). واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر و موقف الحكومة الجزائرية منه . المجلة الجزائرية للاقتصاد و التسيير ، الصفحات 76-95.
- سليمان بوزيدي. (2019). القطاع غير الرسمي. جامعة عبد الحميد ابن باديس، الصفحات 01-08.
- سيد محمد جيهان. (2021). دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على مصر. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، الصفحات 637-686.
- عاطف وليم أندراوس. (2008). الاقتصاد الظلي، المفاهيم، المكونات، الأسباب، الأثر على الموازنة العامة . الاسكندرية، مصر: مؤسسات شباب الجامعة.